

قياس النوعية الأكاديمية في التعليم العالي المعايير الأكاديمية والبحثية

جورج ن. نحاس

تشكل دوماً عملية القياس نقطة محورية في مجالي المقارنة والتقييم. ولأن النوعية تبقى معرضة لنقص في الموضوعية ما لم تخضع للقياس، كان لا بد من مساءلة موضوع النوعية الأكاديمية انطلاقاً من هذا المبدأ، مع كل ما يعني ذلك من تحديات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بخصوصية التعليم العالي. سأسعى في هذه المداخلة إلى طرح الإشكالية موضوع البحث؛ وبعد عرض موجز لمحاور التعليم العالي، سأقترح المعايير التي برأيي تغطي الأوجه الأكاديمية والبحثية، والتي تسمح بمقاربة موضوع النوعية مقارنة علمية.

إشكالية المعيارية

فكرة المعيارية فكرة تراود ذهن العاملين في مجالات القياس بشكل طبيعي. يؤدي مفهوم المعيارية إلى اعتماد مرجعيات واضحة، قابلة للقياس، ومتفق عليها من ذوي الاهتمام بالموضوع المطروح للبحث. وهذا أمر إيجابي بحد ذاته يخدم موضوعية المقاربة، وصحة المقارنة متى طرحت، وعلمية النتائج التي يمكن التوصل إليها. كما أن هذا المفهوم يصب في خانة استمرارية سيرورة التقويم الذي يجري مع مرور الزمن، فتفحص الأمور بطريقة متناسقة مع اختلاف الوضعيات الزمنية والمكانية.

لكن، في اعتماد مبدأ المعيارية المطلقة، يلفت البعض النظر إلى خطر خسارة الخصوصية من جهة، ومن جهة ثانية، إلى عدم إعطاء الأهمية الكافية للمتغيرات العائدة إلى تاريخ المؤسسات، وتطورها، وواقعها الاجتماعي والثقافي. في زمن العولمة، وسوق العمالة المفتوحة، يشكّل أي حكم معياري مطلق عائقاً جدياً بالنسبة لمستقبل الخريجين واستيعابهم في سوق العمل العالمية.

تزداد أهمية هذا الواقع الجدلي مع ازدياد الاهتمام بالتعليم العالي في الدول النامية كما في الدول الأخرى. فالاهتمام الدولي بقياس تطوّر المجتمعات بالرجوع إلى واقع التعليم والتربية فيها والدور الذي يلعبه التعليم العالي في نموّها، هو دليل قاطع على أهمية الإشكالية التي طرحها مسألة المعيارية. ونحن في لبنان، مع كل التغييرات المجتمعية التي طرأت علينا منذ سنة ١٩٧٥، والتغييرات في النصوص الناظمة للتعليم العالي منذ سنة ١٩٩٦، وجغرافية التعليم العالي كما أضحت مع ازدياد عدد المؤسسات التي تعنى بهذا الشأن، لا بد لنا أن نسأل:

هل من معايير قادرة على تأمين ضوابط للجودة الأكاديمية في مجال التعليم العالي في لبنان، تعلّمًا وبحثًا، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المؤسسات ومجتمعاتها ومستلزمات النوعية؟

تكامل المحاور في التعليم العالي

كمنطلق للإجابة على هذه الإشكالية، أتوقف عند ما يشكّل في التعليم العالي أساساً في فعاليته ألا وهو الوعي الدائم لتكامل محاوره. فالتعليم العالي يهدف في أن إلى تنشئة علمية للمتعلم تسمح له بتطوير تعلمه مع تقدم العلوم (أكانت أدبية، أو اجتماعية، أو بحثية، أو تطبيقية)، وإلى تأهيل لسوق العمل وفق مواصفات عالمية تشارك في وضعها (مباشرة أو بشكل غير مباشر) متطلبات الإنتاج. لذلك

فالعليات التربوية من تنمية المعلومات، واكتساب المهارات والقدرات العقلية العليا، والتمرس على البحث، هي وحدة مترابطة يشكل كل ضعف في أحد أجزائها ضعفًا عامًا على مستوى التأهيل ما بعد الثانوي.

تحتاج كل عملية من هذه العمليات الثلاث المذكورة أنفاً إلى مقومات عملانية لتحقيق أهدافها التربوية. هذه العمليات هي بدورها متكاملة وعليها أن تركز على نهضة واحدة تسمح بالتعلم المرن والمبدع بعيداً عن المسعى التقليدي الذي يقود إلى استهلاك العلم بدل أن يؤدي إلى استنباطه، ويجعل كم المعلومات المكسبة محل المعرفة المرجوة.

سيتم في هذه المداخلة التركيز على الوجه الأكاديمي بشكليه التعليمي والبحثي، ليس لأن له الأولوية على الأوجه الأخرى والتي سُنُبِحَتْ في مداخلات لاحقة، لكن لأن للوجه الأكاديمي خصوصية في المجال التربوي نابعة من محوريته. أما الأمور الأخرى، على أهميتها، فتأتي لتدعم هذا الوجه الأساس الذي هو هدف المؤسسات التربوية على أنواعها، بما فيها مؤسسات التعليم العالي. هذه المقومات هي: إدارية، وبشرية، ومالية. تزداد فعالية دعمها للوجه الأكاديمي مع ازدياد تكاملها وترابطها. فهي تتقاطع حتماً، لكن لا بد لها من أن تشكل وحدة متناغمة حتى يعطي الجهد الأكاديمي نتيجته المرجوة. ولنا في خبرات نظم التعليم العالي هنا وهناك في العالم أمثلة على ضرورة هذا التناغم.

المعيار والقياس

قبل الانطلاق إلى التبسط بتفاصيل المعايير الممكنة، لا بد من توضيح بعض الأمور العائدة إلى الشأن المعياري بشكل عام. الكلام على المعاييرية هام في المطلق كما سبق وذكرنا. لكن عند الكلام على معيار معين لا بد من ربطه

بوجه عملائي حتى يتمكن الباحث من التعامل معه بشكل تنفيذي. لذلك فالمعيار غير الخاضع للقياس يبقى على مستوى الفكرة النظرية ولا بد من استنباط قواعد قياس لكل معيار يعتمد. وجود قواعد القياس هي الطريق لإعطاء المعيار وزناً رقمياً قابلاً للمقارنة والتحليل. يبقى أن نذكر هنا أن التحليل بدوره هو بحاجة إلى قواعد تأخذ بعين الاعتبار الوضعيات التي يدرسها المعيار ويقارن بينها. هذه الموضوعة لتحليل النتائج هي كفيلة بزيادة فعاليته وبجعله مصدر قوة للمستقبل وليس مصدر ضعف يمكن أن يؤدي إلى شيء من الاستلاب. فقط متى اقترن تحليل القياس الناتج عن معيار معين بقواعد كهذه، يمكن أن تُحل الإشكالية التي كانت في أساس هذا الطرح. لماذا؟ لأن لعمليات القياس هذه إجابيات عديدة لها مردود مباشر على واقع التعليم العالي بشكل عام وفي مؤسساته بشكل خاص:

أ - تسمح عمليات قياس كهذه بمعرفة واقع الحال بعلمية، وتجرّد وشفافية طالما أن للمعيار قواعد قياس وقواعد تحليل موضوعية.

ب - كما أنها تسمح باستعمال النتائج لتحسين الجودة إذ أن الرجوع إلى المعايير تفسح المجال أمام دقة المعلومات وتسلب الضوء على مواطن الضعف، غير مكتفية بالعموميات.

ج - كما أنها تفتح الباب واسعاً للتخطيط لتطوير المؤسسة التربوية وفق مقتضيات مواطن الضعف، ومواطن القوة، والتخطيط المعتمد لدى المؤسسة.

لكن لا بد من الإشارة هنا إلى بعض الأمور الجانبية التي من شأنها أن تؤثر إيجاباً على عملية التقييم القائمة على مبدأ اعتماد المعايير. هذه الأمور هي:

- أ - الارتكاز على قنوات داخلية في المؤسسة تنظر إلى العملية برمتها نظرة إيجابية فتكون من ثوابت تطور المؤسسة وتوثبها نحو مستقبل أكثر مواءمة لتطور التعليم العالي في العالم.
- ب - خلق ثقافة نقدية تجاه الذات، تقوم على القبول بالاحتكام إلى الأترباء في عملية التقويم، للاستفادة منها، والبناء عليها بشكل جدلي، بعيداً عن أي مواقف دفاعية.
- ج - العمل على جعل ثقافة التقويم ثقافة مستدامة في المؤسسة، أكان هذا التقويم داخلياً أم خارجياً، شرط أن يحتكم إلى قواعد واضحة وشفافة.
- من أجل نجاح عملية تطبيق المعايير، يتطلب هذا كله وجود مناخات حاضنة لعملية التقويم على الأصعدة كافة: في مؤسسة التعليم العالي، بين مؤسسات التعليم العالي متضامنة، في الدولة كراعية لعملية التأهيل على صعيد الوطن. إذا لم يتم تأمين هذا المناخ، تبقى حظوظ نجاح هذه العملية محصورة ولا تؤدي إلى الهدف الأبعد الذي تصبو إليه.

المعايير الأكاديمية

كون هذه المداخلة محصورة بالشأن الأكاديمي، فلن نتطرق إلى الأوجه الأخرى الذي سبق وذكرنا (الطاقم البشري، الوجه الإداري، الشق المالي). لكن ستقيم الفرق بين ما هو عائد للتعليم بشكل مباشر وما هو عائد إلى الأبحاث.

من أجل تغطية الشق الأول، سنتم جدولاً معايير عائدة إلى الحقول التالية:

أ - المحتوى

ب - المخرجات التعليمية

ج - منهجية التعلم

د - عملية التقويم ضمن المنهاج

هـ - ارتباط التعلم بالبحث

و - تقويم المناهج

ز - النظم الأكاديمية

سيتم عرض كل معيار من المعايير بتحديد مجاله وهدفه ومجالات قياسه الممكنة. سيأخذ العرض شكل جدول يسمح بقراءة سهلة للمعيار، علمًا أنه يمكن التوسع في التفاصيل لاحقًا بشكل لائحة تنفيذية.

محتوى المنهاج

المعيار العائد لمحتوى المنهاج

<p>المقصود بمنهاج معيّن هو مجموعة من المعطيات تقود إلى شهادة جامعيّة، أو إلى دبلوم تخصصي، أو إلى اعتراف بامتلاك قدرات تنفيذيّة محددة. محتوى المنهاج هو أحد مقوّمات المنهاج وهو يقتصر على المواد التعليميّة التي تشكل المنهاج.</p>	<p>مجال المعيار</p>
<p>معرفة مدى ارتباط المنهاج من حيث محتواه بالتنقيف العام، والعلاقة بالخصوصيّات المجتمعيّة، وبسوق العمالة العالميّة، ومدى تغطيته لمستلزمات الاختصاص من حيث المعلومات، ومن حيث تطوير مؤهلات الطالب الشخصيّة.</p>	<p>هدف المعيار</p>
<p>أ - نسب توزيع المحتوى على: ■ التأهيل العام ■ الاختصاص</p>	<p>محاور قياس المعيار</p>

<p>■ التركيز</p> <p>ب - نسبة المقررات التي تربط المحتوى بخصوصيات مجتمعية</p> <p>ج - نسبة المقررات التي تؤمن إعطاء قيمة مضافة للخريج في سوق العمالة العالمي (لغات إلخ.)</p> <p>د - نسبة المقررات التي لها طابع عملائي</p> <p>هـ - نسبة المقررات التي لها طابع الخدمة المجتمعية</p>	
---	--

جدول رقم ١

مخرجات المنهاج التعليمية

المعيار العائد لمخرجات المنهاج التعليمية

<p>المخرجات التعليمية هي المكتسبات المعرفية (معلومات، مكتسبات عملائية، مهارات متخصصة، طاقات تواصلية، قدرات عقلية عالية) التي ترتبط بمنهاج معين وبمقررات معينة.</p>	<p>مجال المعيار</p>
<p>معرفة مدى وجود مخرجات معلنة للمنهاج ومقررات محتواه، ومدى اعتماد آليات تؤول إلى التأكد من الوصول إلى هذه المخرجات.</p>	<p>هدف المعيار</p>
<p>أ - وضوح المخرجات التعليمية العامة للمنهاج</p> <p>ب - نسبة المقررات التي لها مخرجات تعليمية واضحة</p> <p>ج - مدى ارتباط المخرجات التعليمية للمقررات بالمخرجات التعليمية العامة</p> <p>د - آليات وضع المخرجات التعليمية</p>	<p>محاور قياس المعيار</p>

هـ - آليات متابعة المخرجات التعليمية على صعيد الإدارة الأكاديمية.	
---	--

جدول رقم ٢

منهجية التعلم المتبعة في المنهاج

المعيار العائد لمنهجية التعلم المتبعة في المنهاج

المنهجية التعليمية هي السيرورة المتبعة في منهاج معين من أجل اكتساب الطلاب مخرجاته التعليمية. وهي تعبر عن نفسها باستراتيجيات تعليمية وخطط تعليمية وتقانات تُنفَّذ في المقررات وتكون جزءاً لا يتجزأ من تخطيطه (Syllabus).	مجال المعيار
معرفة مدى اعتماد منهجية تعلم واستراتيجيات تربوية عملانية تتماشى ومتطلبات التعليم العالي.	هدف المعيار
<p>أ - نسبة المقررات التي تطلب مشاركة عملية من الطلاب</p> <p>ب - نسبة المقررات التي تتطلب فكراً نقدياً</p> <p>ج - نسبة المقررات التي تتطلب تدريباً على حل المسائل</p> <p>د - نسبة المقررات التي تتطلب إنتاجاً بحثياً</p> <p>هـ - نسبة المقررات التي تتطلب إنتاجاً تقنياً</p> <p>و - نسبة المقررات التي تسمح بالتعلم الشراكي</p> <p>ز - مدى ارتباط المنهجية بسياسة تعليمية قائمة في المؤسسة.</p>	محاوَر قِياس المعيار

جدول رقم ٣

التقويم ضمن المنهاج

المعيار العائد للتقويم ضمن المنهاج

<p>تهدف عملية التقويم الأكاديمي إلى معرفة مدى اكتساب الطالب المعارف التي هي في أساس المنهاج، ومدى امتلاكه للمهارات المرتبطة بها. يرتبط التقويم بالمنهاج ارتباطاً وثيقاً لأن لكل منهاج خصوصياته ولا بد من أن تعبر عملية التقويم عن احترام هذه الخصوصية.</p>	<p>مجال المعيار</p>
<p>معرفة مدى اعتماد أسلوب تقويم يواكب التطور المعرفي عند الطالب ويمكن أن يؤدي إلى امتلاك المخرجات التعليمية المعلنة.</p>	<p>هدف المعيار</p>
<p>أ - نسبة المقررات التي يقوم فيها التقويم على مبدأ الاستمرارية ب - نسبة المقررات التي لا تتعدى فيها آخر مراحل التقويم الـ ٤٠ % ج - نسبة المقررات التي تتطلب إنتاجاً شخصياً د - نسبة المقررات التي تعتمد البعد التحليلي والتوليقي في تقويمها هـ - وضوح السياسة التقييمية في تخطيط (Syllabus) المقرر و - وضوح أساليب تغطية التقويم للمخرجات التعليمية المعلنة.</p>	<p>محاور قياس المعيار</p>

جدول رقم ٤

ارتباط التعلم بالبحث ضمن المنهاج

المعيار العائد لارتباط التعلم بالبحث ضمن المنهاج

<p>تختلف المقاربة التربوية الجامعية عن غيرها من المقاربات بتأهيلها الطلاب إلى العملية البحثية كجزء لا يتجزأ من عملية اكتساب المهارات التنفيذية وذلك بغية تطوير العلوم النظرية منها والتطبيقية. لذلك فارتباط منهاج ما بالتأهيل على البحث ليس وفقاً على مرحلة متقدمة في التعليم العالي بل يمكن أن يكون من ثوابته على المستويات كافة.</p>	<p>مجال المعيار</p>
<p>معرفة مدى تأهيل الطلاب على العمل البحثي بشكل فردي أو جماعي.</p>	<p>هدف المعيار</p>
<p>أ - وجود مقررات في المنهاج تنمي الطاقات الفكرية العالية (الفكر النقدي، الفكر العلمي...) ب - وجود مقررات في المنهاج تشكل مدخلاً لمنهجيات البحث العلمي ج - وجود مقررات مرتبطة مباشرة بأبحاث الأساتذة د - وجود مشاريع بحثية يشارك فيها الطلاب خاصة على مستوى الماستر هـ - نوعية رسائل التخرج على مستوى الماستر (وأطروحات الدكتوراه) و - وجود ثقافة العمل الفريقي على صعيد مشاريع الأبحاث.</p>	<p>محاور قياس المعيار</p>

جدول رقم ٥

تقويم المناهج

المعيار العائد لتقويم المناهج

<p>يقوم مبدأ تقويم المناهج على إخضاع منهاج معين للتدقيق</p>	<p>مجال المعيار</p>
---	----------------------------

<p>والتقويم وإعادة النظر من وقت إلى آخر في المؤسسة. تتبع أهمية هذا العمل من ضرورة إبقاء الخريج على اطلاع بمستجدات حقل اختصاصه ومن ضرورة الحفاظ على نوعية المعرفة التي يتم التأهيل عليها في المؤسسة.</p>	
<p>معرفة مدى اهتمام المؤسسة بتطوير نفسها كي تبقى مواكبة للتطور العلمي وتراعي مستلزمات سوق العمالة العالمي تأمياً لمستقبل طلابها.</p>	<p>هدف المعيار</p>
<p>أ - وجود لجنة داخلية (قسم أو كلية أو معهد) تتابع موضوع المناهج ب - وجود لجنة عامة على صعيد الجامعة تتابع موضوع المناهج ج - وجود سياسة لتقويم خارجي للمناهج تلقائي د - وجود سياسة لإخضاع المناهج لعملية التقويم المؤسسي هـ - وجود آليات متابعة على صعيدي النوعية والجودة.</p>	<p>محاور قياس المعيار</p>

جدول رقم ٦

النظم الأكاديمية

المعيار العائد للنظم الأكاديمية

<p>النظم الأكاديمية هي الإطار النظامي الخاص بالجامعة والذي يراعى شؤون الطلاب من وجهة النظر الأكاديمية منذ انتسابهم إلى الجامعة وحتى تخرجهم منها.</p>	<p>مجال المعيار</p>
<p>معرفة مدى مواكبة أنظمة الجامعة مع مستلزمات النوعية،</p>	<p>هدف المعيار</p>

<p>خاصة على صعيد الخريجين.</p>	
<p>أ - وجود أنظمة واضحة تحدد واجبات الطلاب وحقوقهم ب - وجود تنظيم أكاديمي مسؤول عن متابعة تنفيذ الأنظمة كافة بموضوعية وشفافية ج - وجود أنظمة شاملة تغطي مراحل الحياة الطلابية كاملة: انتساب، نجاح، متابعة أكاديمية، إرشاد أكاديمي، تخرج، تقدير، منح للمتفوقين. د - وجود تنظيم داخلي يربط مهام الأستاذ بالعملية الإرشادية للطلاب.</p>	<p>محاور قياس المعيار</p>

جدول رقم ٧

المعايير البحثية

المقصود بالشأن البحثي كل ما له علاقة بإنتاج المعرفة أكانت معرفة نظرية أم ذات طابع تطبيقي عام أو محلي. تكمن أهمية الشأن البحثي في الجامعات بأنه مكونة من مكونات الجامعة وليس نشاطاً عرضياً تقوم به من وقت إلى آخر. من أجل الإحاطة بموضوع الأبحاث من كافة جوانبه، فستطال معالجة المعايير العائدة إلى هذا الموضوع ثلاثة أصعدة:

- أ - الطابع الإداري
 - ب - الطابع الأكاديمي
 - ج - الطابع الإنتاجي.
- وستعتمد في العرض الطريقة نفسها.

الطابع الإداري لدعم الأبحاث ومتابعتها

المعيار العائد للطابع الإداري في دعم الأبحاث وإدارتها

<p>لا بد للاهتمام المؤسساتي بالشأن البحثي من أن يأخذ شكلاً منظماً يضمن استمراريته، ودعم الباحثين، وتوفير مناخ الاستدامة لعملية إنتاج المعرفة من قبل المؤسسة. لذلك يأخذ البعد الإداري أهمية خاصة في دعم جهود الأفراد والمجموعات، خاصة أن الأبحاث تميل اليوم أكثر فأكثر لتكون عملاً شراكياً.</p>	<p>مجال المعيار</p>
<p>معرفة مدى أهمية دعم الأبحاث في خطط الجامعة، ومدى ارتباط الأبحاث بتطور الأساتذة الأكاديمي.</p>	<p>هدف المعيار</p>
<p>أ - نسبة الموازنة المخصصة للأبحاث في موازنة الجامعة ب - وجود هيكلية داخلية في الجامعة تهتم بالشأن البحثي ج - وجود خطة أولويات بحثية تربطها الجامعة بتوجهاتها العامة د - وجود برامج داخلية لدعم الأبحاث هـ - النسبة المعطاة للإنتاج البحثي في تقويم الأساتذة وتدرّجهم الأكاديمي و - وجود اتفاقات بحثية مع مؤسسات عالمية أو مع جامعات أخرى ز - وجود اتفاقات مع مؤسسات محلية أو خارجية موجهة نحو الأبحاث.</p>	<p>محاور قياس المعيار</p>

جدول رقم ٨

الطابع الأكاديمي - النوعي للأبحاث ودعمها

المعيار العائد للطابع الأكاديمي - النوعي للأبحاث ودعمها

<p>ترتبط جدية الأبحاث بالأهمية المعطاة إلى تقويمها تقويماً صحيحاً على الصعيدين المحلي والعالمي. للبحث العلمي (أكان ميدانه علمياً، أم أدبياً، أم اجتماعياً) مستلزمات دعم لا بد للمؤسسة أن توفرها، وهذه أيضاً تخضع للتقويم.</p>	<p>مجال المعيار</p>
<p>معرفة مدى تأمين المؤسسة المتطلبات الأساسية لدعم الأبحاث، ومدى قبولها بتحكيم الأتراب (داخلياً وخارجياً) في عملية التقويم.</p>	<p>هدف المعيار</p>
<p>أ - وجود هيئات داخلية لتقويم الأبحاث ب - وجود مراكز أبحاث متخصصة ضمن الجامعة ج - وجود سياسة تقويم أبحاث قائمة على تحكيم خارجي د - النسبة المعطاة في التقويم الأكاديمي للنشر المحكم هـ - وجود خطط مؤتمرات متخصصة حول محاور أبحاث مرتبطة بخطط الجامعة و - وجود مختبرات أو مشاغل متخصصة للأبحاث ز - وجود مشاريع أبحاث ضمن الدوائر أو ضمن مراكز متخصصة ح - نسب استعمال المكتبة ط - نسب تطوير المكتبة من حيث الكتب والمجلات وقواعد المعلومات الالكترونية.</p>	<p>محاور قياس المعيار</p>

جدول رقم ٩

الطابع الإنتاجي للأبحاث

المعيار العائد للطابع الإنتاجي للأبحاث

<p>المقصود هنا بعملية الانتاج، الوقوف على الوجه الكمي للتطور البحثي القائم في المؤسسة، في مكوناتها كافة.</p>	<p>مجال المعيار</p>
<p>معرفة مدى حضور الأعمال البحثية المنتجة في المؤسسة على الصعيدين العالمي والمحلي.</p>	<p>هدف المعيار</p>
<p>أ - تطور كمي للأبحاث في الجامعة وفق نشرة دورية تصدر عنها ب - تطور كمي لأبحاث الأساتذة المنشورة والتي تخضع للتحكيم محلياً ج - تطور كمي لأبحاث الأساتذة المنشورة والتي تخضع للتحكيم دولياً د - تطوّر وجود براءات مسجلة باسم أساتذة الجامعة ضمن عملهم فيها هـ - تطوّر الأبحاث التطبيقية التي تم تنفيذها في الصناعة (على أشكالها) و - تطوّر الأبحاث التطبيقية التي تمت الاستعانة بها اجتماعياً، أو وطنياً، أو محلياً، أو دولياً ز - تطوّر النشر المحكم الصادر عن الجامعة (كتب ومجلات).</p>	<p>محاور قياس المعيار</p>

جدول رقم ١٠

الخاتمة

النوعية الأكاديمية هي جزء من خصوصية لبنان الحضارية كمنارة علم وانفتاح وحرية. لا يمكن للبنان أن يسترجع مكانته على هذا الصعيد إلا بالنظر بعين نقدية إلى واقع التعليم العالي ليعيد إليه موقعه الرائد. احترام تطبيق المعايير، من خلال التعاون بين الأترباء ومساهمة الدولة الفاعلة، هو الضمانة للوصول إلى الجودة التي يستحقها جيل شبابنا.

هذه اللوائح من المعايير من شأنها أن تشكل قاعدة نقاش لوضع أسس الجودة التي يمكننا أن نجمع عليها فننطلق من حيز التمنيات، إلى حيز تجسيد هواجسنا حيال الجودة، فنخطو في التعليم العالي في لبنان خطوة إلى الأمام علنا نساهم كهيئة أكاديمية في استعادة ما خسرنا من جرّاء الظروف الصعبة التي عاشها وطننا، ومن خلال التسيّب الذي عرفه التعليم العالي في السنوات العشر الذي خلت.